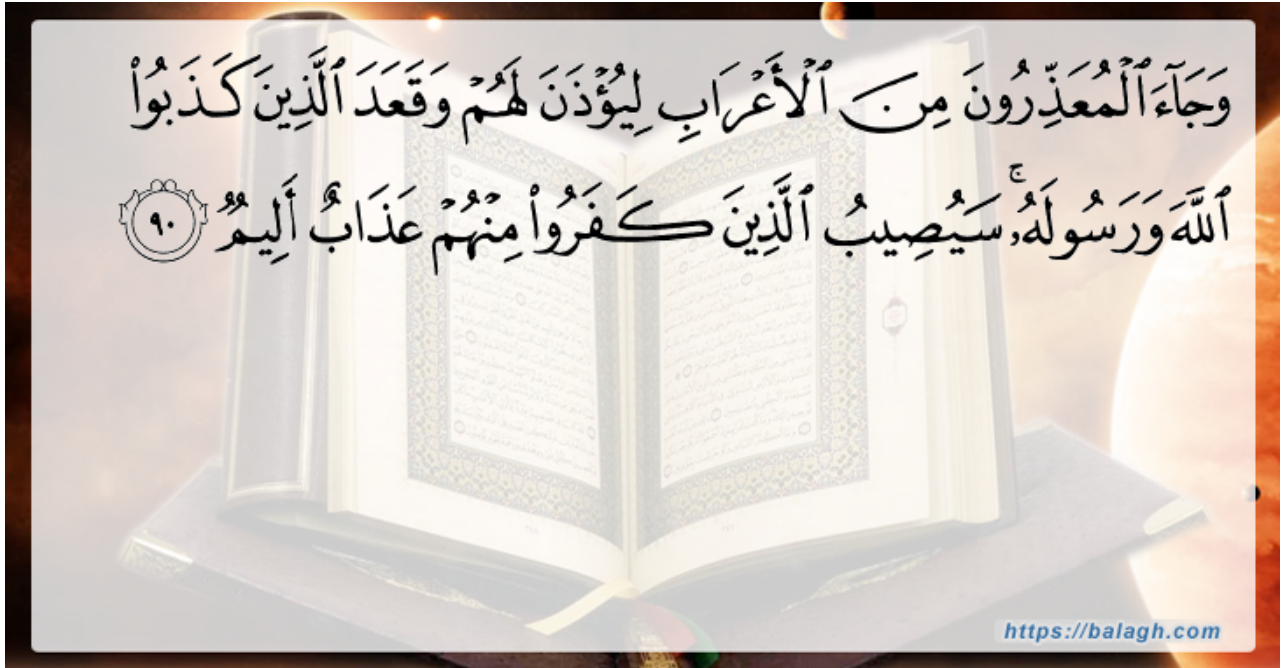


الأعذار الشرعية واللاشرعية



وهو مهما تلاعب بالألفاظ، واحتال على حقيقة المواقف، وأظهر ضدَّ ما يُبطن، ونجح في بعض الحالات في تمرير أكاذيبه وألعيبه، إلا أنه أدري من غيره بما في دخيلة سرِّه، وما ينطوي عليه ضميره، وما يخفيه في نفسه.

في الأعذار الشرعية لا تكفي الكلمة المُقنعة في صياغتها وبلاغتها، بل لابدَّ من التقاء المشاعر الصادقة مع العذر، والقناعة الداخلية مع الرقابة الإلهية، والحكم المنصوص عليه وموضوعه الذي ينطبق عليه. وقد يُفتي المفتي لأثنين يأتیانه في مسألة، فيجيزُ للأول ويمنع الثاني، بناءً على ما يقدمه كلُّ منهما من مبررات شرعية، وهو يأخذ بمظاهر الأقوال لا بما تنطوي عليه سرائرُ النفوس، ويبقى □ تعالى هو عالم السرِّ وأخفى، أي هما أثنان يعلمان حقيقة الموقفك الإنسان صاحب العذر نفسه، □ عزَّ وجلَّ الذي يعلم ما توسوس به نفسه. يقول تعالى: □ يَوْمَ لَا يَنْدِفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ ° وَلَا لَهُمُْ اللَّاعِنَةُ ° وَلَا لَهُمُْ سُوءُ الدَّارِ □ (غافر/ 52).

الكاذب يعلم أنَّهُ كاذب □ يعلمُ أنَّهُ كاذب، والصادق يعلمُ أنَّهُ صادق □ يصدِّقه.

روي عن النبي (ص): «شرُّ المعذرة حين يحضر الموت» [1]، أي لا عذرَ مقبولاً حين يعاني الإنسانُ الموتَ، ولا توبة مهما كانت صادقة، إذ لو صدقت حقاً، وكان العذرُ المتقَّدم صحيحاً، لكان الإنسانُ تَفادى أخطائه وتقصيراته وذنوبه من قبل أن يحضره الموت، أمّا إذا (عاين) رأى الموتَ بعينه فلا توبة، ولا اعتذار.

وحين كتب الإمام عليّ (ع) إلى صاحبه (الحارث الهمداني) يقول له: «واحذر كلَّ عملٍ إذا سُئِلَ عنه صاحبه أنكره، أو اعتذر منه» [2]، فإنَّه كان يحذّر مما يُعْتذَر منه من المعاييب والأخطاء والذنوب، وما يسبب الملامة ويجرُّ إلى الندامة، لأنَّ الإنسان في هذه الحالة يكون إمّا في موقف المُنكِر لعملٍ قام به، وبذلك يكذب مع غيره، ويشوِّه الحقيقة ويكتم الحقَّ، وإمّا أن يبيِّن السبب غير الحقيقي الذي دعاه إلى ارتكاب فعلته، وهو في كلا الحالتين مُدان، لأنَّه لم يصرِّح بالحقيقة.

إنَّ (الإنكار) في البداية و(الاعتذار) في النهاية، من أسوأ المواقف التي يمرُّ بها الإنسان، لأنَّه لا يقدِّم اعتذاره إلا في وقتيُكتشَّف أو يُفتَّصَح فيه، وعندها تتهدى صورته ويبدو في نظر الذين رأوه مُنكِراً، ثم معتذراً ذليلاً مهاناً.. وقد تكون تلك بداية اهتزاز الثقة به مستقبلاً، ولذلك فإنَّ اعتذار (زليخا) امرأة العزيز الذي جاء متأخراً جداً، وإن عبَّر في بعض تعبيراته عن شجاعة المرأة في الاعتراف بخطأها، إلا أنَّه جاء في أجواء المحاكمة والقضاء، وبعد أن اتهمت يوسف بارتكاب الفاحشة، بل حملته ضريبة جريمة له أو خيانة لم يقترفها بزجِّه في السجن بضع سنين، وقد لا يكون موقف زليخا أمام الملك الذي سألها عن حقيقة ما جرى معيماً أو مُهيناً، لكنَّ لنا أن نتصور حراجة موقفها أمام زوجها الذي اتهمت يوسف في حضلته بما لم يقترفه، وأمام يوسف الذي دافع عن نفسه وعن صدقه وعن عفتِّه، لكنها أرغمته على حرمانه من حريته زمناً طويلاً.

وعلى ذلك - فإنَّ ما لا يُقبل فيه الاعتذار هو المخالفة الصريحة للأحكام الشرعية، مهما بدت تلك الاعتذارات في الخارج كبيرة ومُقنعة، يقول عزَّ وجلَّ في تخلف المنافقين عن ركب الجهاد: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِيَّايَكُمْ إِذْ أَرْجَعْتُمْ إِلَىٰ آلِيهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نؤْمِنَ بِكُمْ قَدْ نَبَّأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنذِرُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة/ 94)، أي إنَّ كل الاعتذار غير الشرعي ستُفتضح إمّا في الدنيا أو في الآخرة.

ويقول تبارك وتعالى في المتهمِّرين من الجهاد، والباحثين عن أعذار واهية مختلفة: ﴿وَإِذَا

الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لَيْدُونَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ
وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ أَلِيمٌ (التوبة/90).

ولسنا بحاجة إلى الذهاب إلى المحكمة الشرعية أو إلى الفقيه أو الحاكم بالشرع لنسأله عن بعض الأعمال هل هي شرعية أم لا، لأنَّ الإنسان البصير على نفسه لا يجهل دائماً موقف الشرع من تصرّفاتة، ولكنّه قد يلجأ إليه في إحدى محاولتين: عسى أن يجد منفذاً شرعياًً يحتال به.

1- بحار الأنوار/ 77 / 133.

2- نهج البلاغة/ الكتاب/ 69.

المصدر: كتاب على نفسه بصيرة